مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 02 أكتوبر 2023

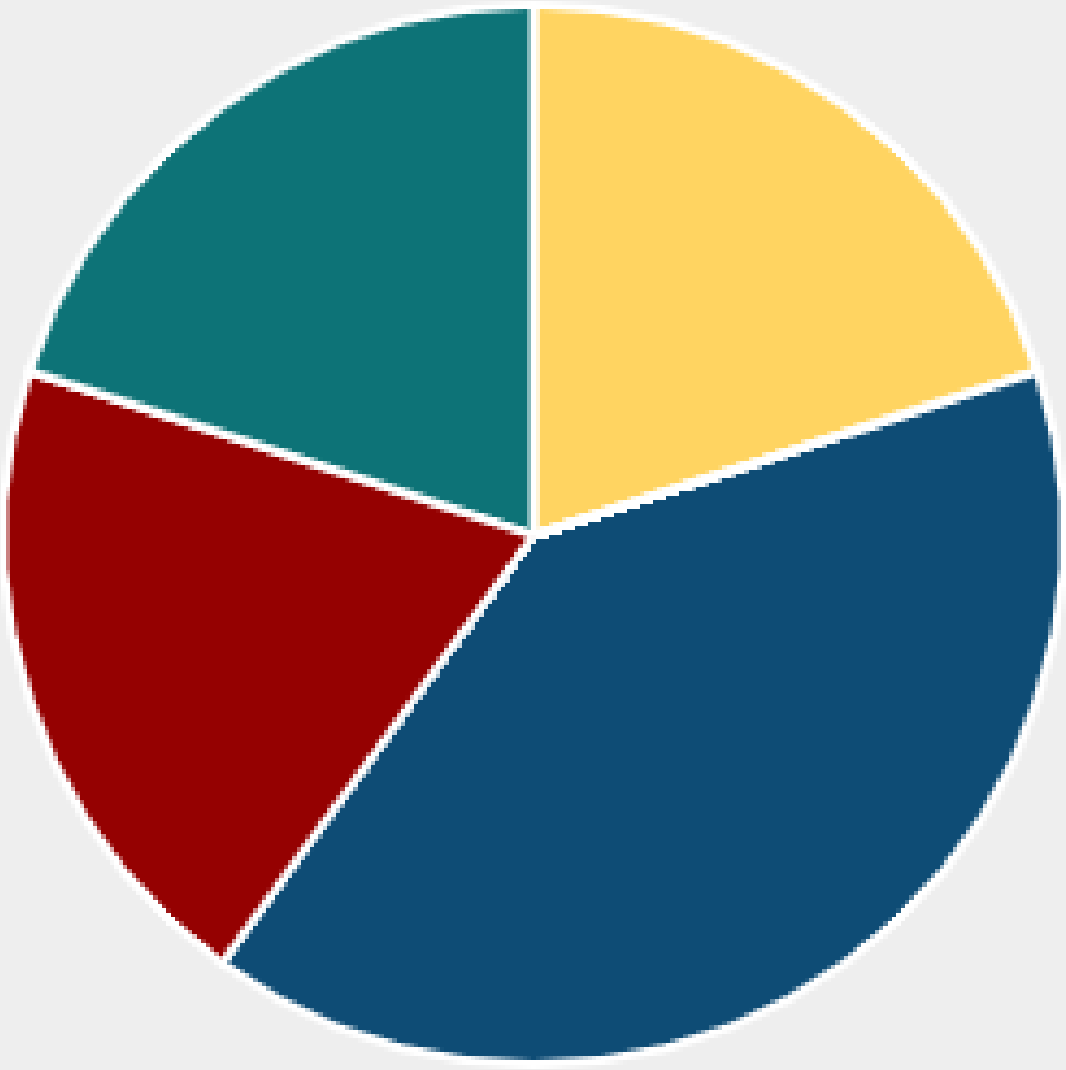

20.0% حقوق الإنسان في مصر

40.0% الانتخابات الرئاسية

20.0% البنك المركزي المصري

20.0% حريق مديرية أمن الإسماعيلية

أحمد الطنطاوي: المصريون جاعوا في عهد السيسي وبسبب إدارته

(اقتصادي . العربي الجديد)

أصدر المرشح الرئاسي المحتمل في مصر، البرلماني السابق أحمد الطنطاوي، بياناً اليوم الاثنين، رداً على تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال مؤتمر "حكاية وطن"، المنعقد في العاصمة الإدارية الجديدة على مدى ثلاثة أيام، والتي قال فيها: "لو الجوع والحرمان ثمن البناء والتنمية، أوعوا تقولوا يا مصريين نأكل أحسن".

وقال الطنطاوي، في بيانه: "تابعت باستنكار شديد كلمة رئيس الجمهورية، التي ألقاها في مؤتمر احتفالي معتاد استخدم فيه الحكومة والجهاز الإداري في الدعاية الانتخابية له، على نحو ينتهك مبدأ حياد مؤسسات الدولة، وقواعد التنافس في النظم الديمقراطية. لكن ما جاء في الكلمة من مغالطات، ورؤى سياسية غريبة، بلغ من الخطورة شأناً أبعد من ذلك بكثير".

وأضاف الطنطاوي: "لقد تعمد رئيس الجمهورية أن يخلط على نحو واضح بين إطلاق الشائعات والأكاذيب من جهة، وتوجيه النقد السياسي للمسؤولين من جهة أخرى، منكراً حقيقة أن المعارضة على أساس وطني من أرقى أشكال الممارسة السياسية، وهي أيضاً من الحقوق الأساسية للمواطنين. ثم انتقل إلى شكواه التي لا يكف عنها من المصريين الذين لا يقدّرون إنجازاته بزعمه، من دون أن يسأل نفسه ولو مرة واحدة عن أسباب غياب التقدير ومعناه، وعن منهجه في صناعة القرار، وتحديد الأولويات، وإقصاء المواطنين من المشاركة السياسية، والاهتمام بالمظاهر وبالحجر على حساب البشر".

واستطرد: "أخطر ما جاء في الكلمة كان مطالبة رئيس الجمهورية المصريين باحتمال الجوع والحرمان، في سبيل التنمية والبناء والتقدم، باعتبارها تعبّر عن رؤيته للتنمية بوصفها مجرد تراكم للأبنية الشاهقة والمدن والقصور المشيدة في الصحارى، ولو كان ذلك كله على حساب الإنسان، وحقه في الحياة الكريمة، والتعليم والعمل والعلاج".

وزاد قائلاً: "هذه الرؤية غير الإنسانية تسكن عقل وقلب هذا النظام، وتفسر سياساته التي لم تعتبر الصحة والتعليم أولوية، وجردت المواطنين من أشكال الحماية الاجتماعية لتترك ثلثي المصريين يعيشون تحت وحول خط الفقر، بينما تتدهور أحوال معظم الثلث المتبقي على نحو خطير".
وأكمل المرشح الرئاسي المحتمل: "جذبت انتباهي على نحو خاص إشارة رئيس الجمهورية إلى التجربة الصينية، وما تعرض له الشعب الصيني من معاناة أدت إلى ملايين الضحايا. إن هذه الإشارة تؤكد قدر التشوه في تصورات الرئيس عن تجارب الدول الأخرى وماضيها وحاضرها، فالتنمية في الصين لم تتحقق إلا بتجاوز هذه الحقبة ومآسيها، وإقصاء المسؤولين الذين استفردوا بالحكم فيها، ولم تعن التنمية في الصين بقدر ما عنت خفض نسبة الفقر التي كانت قد وصلت إلى ثلث السكان تقريباً، لا دفع الشعب الصيني إلى مزيد من الفقر والجوع تحت حجة التنمية".

واستدرك بالقول: "إنني مؤمن بأن طريق التنمية يحتاج إلى تضحيات، لكن تلك التضحيات لا يمكن أن تكون بإهدار الحياة الكريمة للمواطنين، والتفريط في حقوقهم الأساسية. وإن هذه التضحيات يجب أن توزع بعدالة بين فئات المجتمع، وأن يكون من هم في السلطة أول من يتحملونها، لا أن يطالبوا الشعب بها من قصورهم الجديدة، وأثناء مظاهر من البذخ مستفزة".
وذكر المرشح الرئاسي المحتمل أن "التنمية الحقيقية والمستدامة هي التنمية التي يكون الإنسان وحقه في الحياة

الكريمة محورها، فالتقدّم لا يمكن أن يصنعه الجوعى والمشردون، وإنما يصنعه شعب يلقى حقه في التعليم والعلاج والعيش الكريم. فلا كرامة لوطن من دون كرامة مواطنيه، ولا حرية لوطن من دون حرية مواطنيه، ولا تنمية إلا إذا كان الإنسان مبتدأها وغايتها".

وتابع: "بلغ السوء في هذا الحديث مبلغاً دفع الرئيس لأن يتفوه بعد ذلك بكلمات غير لائقة، تصور مصر كأنها دولة فاشلة وهشة يمكن لجماعة من اليائسين أو الخارجين على القانون أن يدمروها، وكأن الشعب المصري يمكن تخويفه وقمعه بترويج مثل تلك التصريحات المسيئة للوطن والمواطنين".

وختم الطنطاوي: "رئيس الجمهورية قال في هذا المهرجان الدعائي إن الانتخابات فرصة للتغيير، وعليه فإنني أطالبه بأن يتدخل فوراً لوقف الانتهاكات التي تقع ضد زملائي وشركائي بحملتي الانتخابية، وكل أنصاري ومؤيديّ، وعموم المصريين الحالمين بالتغيير السلمي الديمقراطي".

وذكر: "على رأس تلك الانتهاكات القبض على مئات من أعضاء حملتي الانتخابية بتهم سياسية، وحبس 82 منهم احتياطياً حتى هذه اللحظة، فضلاً عن منع عشرات الآلاف منهم من حقهم الدستوري في تحرير التوكيلات لي، وذلك باستخدام طرق غير قانونية وصلت في كثير من الأحيان إلى استخدام العنف البدني، وأعمال البلطجة، ومئات الحالات منها موثقة صوتاً وصورة".

السيسي ينتقد أداء قنوات إعلامية مصرية.

(سياسي . روسيا اليوم)

انتقد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المحتوى الذي تقدمه بعض القنوات المصرية، التي لا تتحدث عن إنجازات الدولة في العديد من القطاعات.
وقال السيسي خلال فعاليات الجلسة الثانية من اليوم الثاني لمؤتمر "حكاية وطن": "الدكتور هاني سويلم وزير الري، كان دكتور جامعة في ألمانيا قولتله تيجي تشتغل معانا قالي اجي وقولتله هتتحمل اللي بتتعرض له؟".

وأضاف: عارف إن دكتور الجامعة مش بيبقى متعود يتعرض لأكاذيب، عشان كدة باقول: التسويق والتغطية الإعلامية لأي نشاط أمر مهم الناس بتتفاجئ بالحاجة، احنا مش بنتكلم على شغلنا رغم إن القنوات بتتكلم على الطبيخ كل يوم، آسف إني بقول كدة، لكن كل يوم طهي، طب اطلعوا قولوا شغلكم.

وتابع: لو قولتوا لأي قناة مش هيرفضوا، التغطية هتخلي الناس تعرف ومش هيبقى فيه هجوم عشان الناس عرفت.

وعلق الرئيس المصري: "هقول حاجة التسويق والتغطية الإعلامية لمشروع أمر مهم علشان الناس تعرف ومتتفاجئش بأي حاجة بتتعمل، ممكن نقول كلمة بحسن نية، والناس علي قد عقلها ومش بتفهم الموضوع أو الشغلانة لما يتقال ليه المشروع بتاع سيوة كدا أو الطريق الساحلي كدا، فـ الناس بتاخد الكلمة وطبعاً مواقع التواصل بتشتغل ودا تقديري، مش هنقول سئ النية، لكن هو على قد عقله ومش بيفهم في الموضوع أو الشغلانة".

ويستهدف مؤتمر حكاية وطن عرض إنجازات الدولة المصرية في جميع المجالات والمحافظات والقطاعات على مدار 9 سنوات سابقة بدايتها 2014.

وشهدت وقائع المؤتمر أمس في يومه الأول عقد مجموعة من الجلسات الخاصة بالمحور الاقتصادي إلى جانب الجلسة الافتتاحية.

"لجنة العدالة": الوضع الحقوقي في مصر مأساوي

(سياسي . العربي الجديد)

أفادت لجنة العدالة بأنّ "الوضع في مصر أصبح مأساوياً، إذ يزداد القمع ويتوسّع في جميع أنحاء البلاد، وتستهدف السلطات تقريباً أيّ شخص يتجرأ على انتقاد تردّي الظروف المعيشية أو الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون، وحتى المواطنون العاديون".

وأوضحت اللجنة، في بيان صادر اليوم الاثنين، أنّه على الرغم من تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي والسلطات المصرية بأنّ حقوق الإنسان تتحسّن، فإنّ المؤشّرات تدلّ على تفاقم الوضع في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
وأشارت "لجنة العدالة" التي من المقرّر أن تنظّم، غداً الثلاثاء، فعالية جانبية على هامش الدورة العادية الـ54 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، حول "حقوق الإنسان في مصر وسراب الإصلاح"، إلى أنّ الحوار الوطني حول حقوق الإنسان الذي بدأه الرئيس السيسي ليس شاملاً بحسب ما تزعمه السلطات.

وأكدت اللجنة أنّه في الحوار الوطني لم يُصرَ إلى "مطابقة الشروط الدنيا لإيجاد بعض المصداقية للحوار، مثل وقف اختفاء الأشخاص بالقوة والتعذيب، واعتقال الأفراد بسبب ممارستهم حقوقهم أو الإفراج عن الآلاف من السجناء السياسيين المحتجزين حالياً". وأوضحت أنّ الحكومة استبعدت قضايا عديدة "حتى من مناقشتها في الحوار"، وقد انطلق الحوار "من دون مشاركة الجماعات الإسلامية والأطراف الرئيسية الأخرى".

وأشارت "لجنة العدالة" إلى أنّ موجة من الاعتقالات رافقت ذلك، واستهدفت أعضاء الجماعات المعارضة الديمقراطية، وكذلك صحافيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان. وبيّنت أنّ "التيار الحرّ" واجه أخيراً انتقاماً من خلال اعتقال أمينه العام هشام قاسم، في حين أنّ أقارب منتقدي سجلّ حقوق الإنسان في البلاد من الخارج يتعرّضون بصورة متزايدة لأعمال انتقامية واعتقالات تعسفية.
وشدّدت "لجنة العدالة" على أنّ النظام المصري لم يظهر أيّ إرادة سياسية لاحترام حقوق الإنسان الأساسية وفتح المجال المدني في البلاد. وحثّت مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء أن تنهي صمتها إزاء هذا الوضع، وتنشئ آلية للرصد والإبلاغ عن الوضع في مصر.

ومن المقرّر أن تتحدّث في فعالية اللجنة المقامة غداً الناشطة الألمانية المصرية فجر العدلي (عبر شبكة الإنترنت)، ورفيدة حمدي زوجة الناشط الحقوقي المصري المحتجز محمد عادل (كذلك عبر الإنترنت)، والناشط الحقوقي

المصري إبراهيم عز الدين، والباحث في المعهد المصري لدراسات حقوق الإنسان جيرمي سميث، فيما تدير الفعالية مسؤولة التواصل الأممي في "لجنة العدالة" سارة سكوتي.

تجدر الإشارة إلى أنّ "لجنة العدالة"، أو "كوميتي فور جستس"، تعرّف عن نفسها، عبر موقعها الرسمي، بأنّها جمعية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، تتّخذ من جنيف مقرا لها، وقد تأسست في العام 2015 على يد مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان. وهي تهتمّ بالدفاع عن حقوق الضحايا والأشخاص المعرّضين لانتهاكات حقوق الإنسان، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي العام 2023، منُحت "لجنة العدالة" الصفة الاستشارية من قِبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وكان ذلك بناءً على توصية لجنة المنظمات غير الحكومية التي تضمّ 19 دولة عضوا.

حريق ضخم يلتهم مديرية أمن الإسماعيلية في مصر

(أمني وعسكري . جريدة الشرق الأوسط)

شب حريق هائل بمقر مديرية الأمن بمحافظة الإسماعيلية في مصر، فجر اليوم، ما أسفر عن سقوط عشرات المصابين وانهيار الواجهة الرئيسية للمبنى، فيما رصدت أصوات استغاثات من المحاصرين داخل المبنى وسط محاولات قوات الحماية المدنية الوصول إليهم.

وأفاد التليفزيون المصري في وقت لاحق من هذا الصباح بأن فرق الإطفاء تمكنت من السيطرة على الحريق، وسط معلومات عن دخول فرق الإنقاذ مسرح الحريق لإخراج من تبقى من العالقين داخل المبنى الذي تفحم تماما.
وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة المصرية حسام عبد الغفار، إن 26 مصابا نُقلوا إلى المجمع الطبي في مدينة الإسماعيلية، وأن 7 منهم غادروا المجمع بعد تلقي الخدمة وتحسن حالتهم الصحية إثر الحريق. وأضاف المتحدث أن بين هؤلاء المصابين 24 حالة اختناق وحالتي حروق، مشيرا إلى أن 12 مصابا آخرين تلقوا إسعافات في موقع الحادث ثم انصرفوا.

وأعلنت الوزارة في بيان على صفحتها على موقع فيسبوك رفع حالة الاستعداد في مستشفيات الإسماعيلية وإرسال 50 سيارة إسعاف إلى موقع الحريق.

وقالت قناة «القاهرة الإخبارية» المصرية إن القوات المسلحة دفعت بطائرتين للمساعدة في إخماد الحريق.
وأظهرت صور ومقاطع فيديو نشرت على الإنترنت ألسنة لهب ضخمة تلتهم طبقات المبنى الذي يعد أحد أكبر المباني في مدينة الإسماعيلية. وأفادت وكالة «رويترز» نقلا عن مصادر بالدفاع المدني المصري أنه لم تتضح بعد أسباب الحريق. وقد أعلنت المحافظة رفع حالة الطوارئ بجميع مسشتفيات الإسماعيلية لاستقبال مصابي الحريق.
والحرائق التي غالبا ما تنجم من ماس كهربائي ليست نادرة الحدوث في مصر حيث تعاني البنى التحتية من التهالك وضعف الصيانة. ففي أغسطس (آب) 2022، أدى حريق عرضي إلى مقتل 41 مصليا داخل كنيسة في شارع بحي شعبي في القاهرة، ما أثار جدلا حول البنية التحتية ومدى سرعة استجابة رجال الإطفاء.

وفي مارس (آذار) 2021، قتل ما لا يقل عن 20 شخصا جراء حريق في مصنع للنسيج في الضواحي الشرقية للقاهرة. وفي عام 2020، تسبب حريقان في مستشفيين إلى مقتل 14 شخصا.

البنك المركزي: 29.2 مليار دولار من الديون مستحقة السداد في 2024

(اقتصادي . العربي الجديد)

قال البنك المركزي المصري إن مصر عليها سداد 29.2 مليار دولار، أو ما يقرب من خمس إجمالي التزامات الديون الخارجية في عام 2024 وحده.

وأضاف البنك في بيانات حديثة عن الوضع الخارجي للاقتصاد المصرى وفقا لنشرة " إنتربرايز" الاقتصادية المحلية اليوم الاثنين، أن هذه المدفوعات بنحو 10 مليارات دولار عن فاتورة خدمة الديون المتوقعة لهذا العام، والتي يقدرها حاليا عند 19.3 مليار دولار.

ويتوقع البنك المركزي التزام مصر بسداد 6.3 مليارات دولار من مدفوعات خدمة الدين العام المقبل، بزيادة 841 مليون دولار عن تقديراته السابقة في يونيو/حزيران.

وتقدر مدفوعات الديون المصرية بين عامي 2024 و2027 نحو 83.7 مليار دولار، طبقا للبنك المركزي، ويتجاوز هذا الرقم التقديرات الصادرة في يونيو بنحو 6.4 مليارات دولار.
وارتفع الدين الخارجي لمصر إلى 165.4 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من السنة المالية 2022/ 2023 أواخر مارس/ آذار الماضي، مقابل 162.9 مليار دولار بنهاية الربع الثاني من السنة ذاتها في ديسمبر/كانون الأول 2022، و145.5 مليار دولار بنهاية العام 2021.

ووفقا للبنك المركزي فإن هذا الرقم يعادل نحو 38.5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، أي أقل من حاجز الـ 50% المقدر من جانب صندوق النقد الدولي لمستويات الديون التي يمكن السيطرة عليها، وتمثل الديون المقومة بالدولار أكثر من ثلثي الديون الخارجية للبلاد.

ولم تصدر السلطات في مصر بيانات حديثة بعد عن قيمة الدين الخارجي منذ شهر مارس الماضي. بينما أكدت بيانات حديثة للبنك المركزي، ارتفاع إصدارات الدين المحلي المصري خلال الربع الأول من العام المالي الحالي 2023/2024 (من يوليو/تموز حتى سبتمبر/أيلول 2023) إلى 1.22 تريليون جنيه (نحو 39 مليار دولار).

ويقدر بنك "غولدمان ساكس" الاستثماري الأميركي الفجوة التمويلية في مصر بأكثر من 11 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، والتي تحاول سدها عبر مزيج من مبيعات الأصول الحكومية، وتمويلات ميسرة جديدة من المقرضين متعددي الأطراف، وزيادة عائدات السياحة والتصدير واتفاقيات مبادلة العملات.

تعليقًا على تصريحات السيسي.. نص بيان المرشح المحتمل أحمد الطنطاوي

(تصريحات . مؤشر)

تابعت باستنكار شديد كلمة رئيس الجمهورية التي ألقاها أمس في مؤتمر احتفالي معتاد استخدم فيه الحكومة والجهاز الإداري في الدعاية الانتخابية له على نحو ينتهك مبدأ حياد مؤسسات الدولة وقواعد التنافس في النظم الديمقراطية، لكن ما جاء في الكلمة من مغالطات ورؤى سياسية غريبة بلغ من الخطورة شأنًا أبعد من ذلك بكثير.

لقد تعمد رئيس الجمهورية أن يخلط على نحو واضح بين إطلاق الشائعات والأكاذيب من جهة وتوجيه النقد السياسي للمسئولين من جهة أخرى، منكرًا حقيقة أن المعارضة على أساس وطني من أرقى أشكال الممارسة السياسية وهي أيضًا من الحقوق الأساسية للمواطنين، ثم انتقل إلى شكواه التي لا يكف عنها من المصريين الذين لا يقدرون إنجازاته بزعمه، دون أن يسائل نفسه ولو مرة واحدة عن أسباب غياب التقدير ومعناه، وعن منهجه في صناعة القرار وتحديد الأولويات وإقصاء المواطنين من المشاركة السياسية والاهتمام بالمظاهر وبالحجر على حساب البشر.

لكن أخطر ما جاء في الكلمة كان مطالبة رئيس الجمهورية للمصريين باحتمال الجوع والحرمان في سبيل التنمية والبناء والتقدم، وإن تلك المطالبة تعبر عن رؤيته للتنمية بوصفها مجرد تراكم للأبنية الشاهقة والمدن والقصور المشيدة في الصحاري، ولو كان ذلك كله على حساب الإنسان وحقه في الحياة الكريمة والتعليم والعمل والعلاج.

إن هذه الرؤية غير الإنسانية تسكن عقل وقلب هذا النظام وتفسر سياساته التي لم تعتبر الصحة والتعليم أولوية، وجردت المواطنين من أشكال الحماية الاجتماعية لتترك ثلثي المصريين يعيشون تحت وحول خط الفقر، بينما تتدهور أحوال معظم الثلث المتبقي على نحو خطير.

وقد جذب انتباهي على نحو خاص إشارة رئيس الجمهورية إلى التجربة الصينية، وما تعرض له الشعب الصيني من معاناة أدت إلى ملايين الضحايا. إن هذه الإشارة تؤكد قدر التشوه في تصورات الرئيس عن تجارب الدول الأخرى وماضيها وحاضرها، فالتنمية في الصين لم تتحقق إلا بتجاوز هذه الحقبة ومآسيها وإقصاء المسئولين الذين استفردوا بالحكم فيها، ولم تعن التنمية في الصين بقدر ما عنت خفض نسبة الفقر التي كانت قد وصلت إلى ثلث السكان تقريبًا، لا دفع الشعب الصيني إلى مزيد من الفقر والجوع تحت حجة التنمية.

إنني مؤمن بأن طريق التنمية يحتاج إلى تضحيات، لكن تلك التضحيات لا يمكن أن تكون إهدار الحياة الكريمة للمواطنين والتفريط في حقوقهم الأساسية، وأن هذه التضحيات يجب أن توزع بعدالة بين فئات المجتمع وأن يكون من هم في السلطة أول من يتحملونها لا أن يطالبوا الشعب بها من قصورهم الجديدة وأثناء مظاهر من البذخ مستفزة.

إن التنمية الحقيقية والمستدامة هي التنمية التي يكون الإنسان وحقه في الحياة الكريمة محورها، فالتقدم لا يمكن أن يصنعه الجوعى والمشردون، وإنما يصنعه شعب يلقى حقه في التعليم والعلاج والعيش الكريم، فلا كرامة لوطن بدون كرامة مواطنيه، ولا حرية لوطن بدون حرية مواطنيه، ولا تنمية إلا إذا كان الإنسان مبتدأها وغايتها.

ولقد بلغ السوء في هذا الحديث مبلغًا دفع الرئيس لأن يتفوه بعد ذلك بكلمات غير لائقة تصور مصر كأنها دولة فاشلة وهشة يمكن لجماعة من اليائسين أو الخارجين على القانون أن يدمروها، وكأن الشعب المصري يمكن تخويفه وقمعه بترويج مثل تلك التصريحات المسيئة للوطن والمواطنين.

أخيرًا، قال رئيس الجمهورية في هذا المهرجان الدعائي إن الانتخابات فرصة للتغيير، وعليه فإنني أطالبه بأن يتدخل فورًا لوقف الانتهاكات التي تقع ضد زملائي وشركائي بحملتي الانتخابية، وكل أنصاري ومؤيدي، وعموم المصريين

الحالمين بالتغيير السلمي الديمقراطي.. وعلى رأس تلك الانتهاكات القبض على مئات من أعضاء حملتي الانتخابية بتهم سياسية (تم حبس ٨٢ منهم احتياطيًا حتى هذه اللحظة)، ومنع عشرات الآلاف منهم من حقهم الدستوري في تحرير التوكيلات لي، وذلك باستخدام طرق غير قانونية وصلت في كثير من الأحيان إلى استخدام العنف البدني وأعمال البلطجة، ومئات الحالات منها موثقة صوتًا وصورة.

أحمد الطنطاوي
القاهرة، ٢ أكتوبر ٢٠٢٣

منظمات حقوقية دولية ومصرية تطالب الأمم المتحدة ببحث "الاستخدام المنهجي للتعذيب" في مصر

(تشريعي . عربي بوست)

دعت 6 منظمات حقوقية دولية ومصرية، الإثنين 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023، الأمم المتحدة إلى البحث في "الاستخدام المنهجي للتعذيب" من جانب السلطات في مصر، معتبرة أن هذه الممارسات تشكل "جريمة ضد الإنسانية"، وفق ما ذكرته وكالة الأنباء الفرنسية.

كشف تحالف المنظمات الست عن تقرير قُدّم إلى لجنة مناهضة التعذيب حول "الاستخدام المنهجي للتعذيب من قبل السلطات"، وهو ما "يشكل جريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي".

من المقرر أن تبحث لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، في 14 و15 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، مدى التزام مصر باتفاقية مناهضة التعذيب التي انضمت إليها. وتنفي القاهرة بانتظام ممارسة التعذيب في السجون.

كما تحدثت المنظمات غير الحكومية عن ممارسات مثل "الضرب واستخدام الشحنات الكهربائية والعنف الجنسي والحرمان من الرعاية الصحية والزيارات العائلية".

فيما أدانت المنظمات "سياسة الدولة التي أتاحتها القوانين الاستثنائية وقوانين مكافحة الإرهاب والحصانة" التي يتمتع بها الجهاز الأمني في أكبر الدول العربية من حيث تعداد السكان.

بينما أشارت إلى "قمع المجتمع المدني" في بلد يوجد فيه آلاف من سجناء الرأي بعد 10 سنوات على تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد السلطة في البلاد. وانتقدت المنظمات كذلك "الزيادة في استهداف وتعذيب نشطاء حقوق الإنسان والأقليات، مثل مجتمع الميم، خلال السنوات الأخيرة".

خلال السنوات الأخيرة، جمدت واشنطن جزءًا صغيرًا من مساعداتها العسكرية السنوية لمصر التي تزيد عن مليار دولار، بسبب عدم احترام حقوق الإنسان. وهذا العام، تقرر احتجاز 85 مليون دولار فقط من هذه المساعدات.

لكن الرئيس الجديد للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي أعلن تأييده لتجميد 235 مليون دولار، وهي الشريحة الأخيرة من المساعدات العسكرية للعام المالي 2022/2023، إلى أن يتم تحقيق تقدم في مجال

حقوق الإنسان في مصر.